في ظل العولمة:
علاقتنا باللغة الأجنبية

عندما يتحدث المفكرون عن العولمة وآثارها فإنهم يشيرون إلى الخطر المتوقع المتمثل في القضاء على هوية الشعوب النامية، ويربطون ذلك بالاكتساح الثقافي الذي تمارسه قوى العولمة الكبرى، من دول عظمى، وشركات عملاقة، ومؤسسات إعلامية طاغية. ويذهبون إلى أن طمس الشخصية العربية الإسلامية من أكبر أهداف الغزو الثقافي ونتائجه.

كما يشيرون إلى أن ربط البلدان النامية بتلك القوى الكبرى لن يتم إلا على حساب المكونات الأساسية للثقافات الأصيلة، وتسخير هذه البلدان لتقبل الثقافة الوافدة، حتى تصطبغ بصبغتها وتدور في فلكها باستسلام كامل، واقتناع داخلي.

ومن الخطأ أن يلوم أحد هذه القوى الكبرى على ما تقوم به فهي تفعل ذلك في حدود البحث عن مصالحها الذاتية، المرتبطة بالمردود النفعي دون النظر إلى المبادئ الأخلاقية أو المواقف الإنسانية.

وما دام مستقبل العولمة ينذر بهذا الوضع فإن من الواجب علينا، عرباً ومسلمين، أن نحاول ـ قدر الإمكان ـ التصدي لهذا الخطر، لا بالشعارات والكتابات الجوفاء، ولكن بالعمل الجاد المنظم الذي يكسبنا مناعة ضد أخطار العولمة وشرورها، ويجعلنا نشارك الآخرين في معطياتها ومنافعها.

ومن هنا فإنه لابد لنا من أن ندقق النظر في علاقتنا بالأشياء التي تتصل بهويتنا وشخصيتنا، فنحدد علاقتنا بها كما يجب أن تكون لا كما يريد الآخرون.

ومن الطبيعي أننا ونحن ننظر في هذه العلاقات أن نوازن بين الأمور، فإذا كان من المعقول أن نتعامل مع ظاهرة العولمة بالحذر المطلوب، فإن من غير المعقول أن نتحصن منها بالرفض الكامل والانعزال عن العالم، أو ننسحب من المواجهة بالهروب والانكفاء على الذات، فذلك لا يكسبنا المناعة بقدر ما يجعلنا هدفاً سهلاً للتحطيم. وإذا كان لنا أن نفعل شيئاً في هذه المواجهة فإن من الواجب علينا أيضاً أن نبادر بالعمل مسرعين، ذلك أن الأحداث تتوالى، والعالم يسير بسرعة مذهلة، وقد يأتي الوقت الذي يصعب فيه تدارك ما فات.

ومن أهم الأمور التي يجب أن نحسم علاقتنا بها موضوع اللغة الأجنبية . . ولست في هذا المقال أو غيره أدعو إلى

(مقاطعة) اللغة الأجنبية أو الاستغناء عنها، ولا أدعي عدم فائدتها . . ولكنني أدعو إلى (تنظيم) علاقتنا بهامع الإقرار بأهميتها في بعض شؤون الحياة.

إن اللغة من أهم ملامح الشخصية الإنسانية إن لم تكن أهمها . . فقد يجتمع لديك العديد من الأشخاص المتشابهين في صفات أجسامهم وملامح وجوههم، ولكنك لا تعرفهم حق المعرفة حتى تعرف اللغات التي نشأوا عليها وتحدثوا بها؛ فهي التي تربطهم بالجغرافيا والتاريخ . . تربطهم بالأرض التي قدموا منها والثقافة التي ينتمون إليها.

ومن هنا فإن إضعاف اللغات القومية وإحلال اللغات الأجنبية القوية مكانها يعد شكلاً من أشكال الاحتواء في عصر العولمة، بل هو شكل من أشكال تحطيم الثقافات لدى الشعوب الضعيفة، وإضعاف انتماءاتها إلى حضاراتها الأصلية. وسواء أكان هذا الأمر مخططاً تسهر عليه مؤسسات أجنبية، أم كان عشوائياً متمثلاً في إعجاب المغلوب بلغة الغالب وجريه وراءه (كما أشار إلى ذلك فيلسوفنا الفذ ابن خلدون) فإن النتيجة واحدة وهي القضاء على اللغة الأصلية، وإحلال اللغة الأجنبية محلها . .

والناظر في الوضع اللغوي لدينا يجد أن اللغة الإنجليزية قد اكتسحت المنزل والمدرسة والسوق، وبدأت تتحكم في كثير من

مناحي حياتنا. بل ظهرت أصوات (من بني جلدتنا) تتعالى وتطالب بتعليمها لأطفالنا منذ الصغر، وظهر آخرون يرون أن تدرس بها العلوم جميعاً. وبدأت مدارس بالفعل في ذلك وهنالك دعوات لفتح أبواب المدارس الأجنبية لأبنائنا حتى يتمكنوا من دراسة العلوم جميعها باللغة الإنجليزية.

وأصبحت اللغة الإنجليزية مطلباً أساسياً للوظيفة، وإن كانت الوظيفة تؤدى في محيط عربي لا يستدعي اللغة الأجنبية، وتحولت مستشفياتنا وفنادقنا وبعض أقسام جامعاتنا، وكثير من معارض البيع في أسواقنا إلى بيئات أجنبية، يتبادل فيها العرب اللغة الإنجليزية، واصطبغت لوحات المحلات في شوارعنا بألفاظ أجنبية، كتبت باللغة العربية.

وهكذا طغت اللغة الإنجليزية على حياتنا، وهي في كل يوم تحقق انتصاراً في مجال من مجالات الحياة، وموقعًا من مواقع المجتمع، وإذا احتلت موقعاً من هذه المواقع أقصت عنه اللغة العربية، وتكاد ـ بعد دخول عصر الإنترنت والفضائيات ـ أن تنتزع لغتنا من ألسنتنا، بل أن تفرغ منها أدمغتنا !!.

والسؤال الذي يجب أن نسأله أنفسنا في هذا العصر الهائج المائج بكل ما هو غربي . . ما الذي نريده؟ هل نريد أن ننسلخ عن هويتنا العربية الإسلامية فنهاجر بعقولنا وألسنتنا إلى الغرب

ونمسخ خواجات، ونتحول إلى مخلوقات تفكر بعقول أولئك القوم وترطن بألسنتهم ؟ . . هل نتخلى عن إسلامنا وتراثنا وشخصيتنا المتميزة بين البشر في سبيل منافع آنية؟ أم نقف ضد تحطيم ثوابتنا، ونبني أنفسنا ـ تدريجياً ـ في سبيل المشاركة في الحضارة المعاصرة، من منطلق الاعتزاز بأنفسنا والحفاظ على هويتنا وانتمائنا إلى حضارتنا؟

إذا كان الأمر المعقول هو الالتصاق بثقافتنا ولغتنا والتحصن بإسلامنا وتراثنا، فإننا مطالبون بأن نحدد علاقتنا فيما يخص الثوابت بما ينسجم ومصلحتنا العامة، لا بما ينسجم وغاياتنا الآنية، وأن ننظر في الأمور باعتبار ما ستؤول إليه ، لا با عتبار ما تبدو عليه في اللحظة الراهنة.

ومن هذه الأمور التي يجب أن نحدد علاقتنا بها اللغة الأجنبية، فلا بد أن ننظر في الحجم الذي يمكن أن نسمح لهذه اللغة الأجنبية أن تتمدد به في مجتمعنا. كي لا تزاحم لغتنا العربية، فتكون معولاً لهدم ثقافتنا، بدلاً من أن تكون مساعداً لنا على النهضة والتقدم.

ومن أجل ذلك، فإن من المناسب أن نناقش محاور هذا الموضوع كلا على حدة . . ولعل أهم هذه المحاور ـ في نظري ـ ما يأتي:

١ـ تعليم اللغة الإنجليزية للصفوف الأولى من التعليم العام.
٢ـ تدريس العلوم باللغة الإنجليزية في الجامعات.
٣ـ اللغة الإنجليزية وسوق العمل.
٤ـ اللغة الإنجليزية والمجتمع.
٥ـ اللغة الأجنبية ومقياس التقدم.

١ـ اللغة الإنجليزية في التعليم العام (المرحلة الابتدائية):

لقد طالب بعض الكتاب بإدخال اللغة الإنجليزية منذ الصفوف الأولى للتعليم العام، وتقوم المدارس الأهلية بتدريس هذه اللغة بصفتها مادة إضافية منذ سنوات. وقبل أن نقرر صلاحية هذا المقترح أو عدم صلاحيته علينا أن نسأل أنفسنا السؤال الآتي: هل اللغة الإنجليزية (ضرورية) لكل مواطن؟ وهل تتساوى أهميتها بأهمية اللغة العربية له؟

وللإجابة عن هذا السؤال فإننا لا نتردد في القول بأن اللغة الإنجليزية ليست (ضرورية) لكل مواطن بحيث يمكن أن تدرَّس بوصفها لغة ثانية، فليس بيننا جماعات مواطنة تتكلم اللغة الإنجليزية، وتساكننا في بلادنا فنضطر إلى كتابة لغتها على محلات النفع العام، أو الشوارع أو تدريس لغتها والتحدث معها بهذه اللغة (كما يحدث في بعض بلدان أوروبا أو كندا أو بعض ولايات أمريكا)، فنحن ـ ولله الحمد ـ جميعاً عرب مسلمون،

نتحدث العربية، وننتمي إليها. ولا نحتاج، ـ ضرورة ـ لتكون لدينا ثنائية في اللغة.

أما المقيمون في هذه البلاد من الأجانب فوضعهم مؤقت سينتهي عندما يتولى المواطنون وظائفهم، ولذلك فإن مثل هؤلاء لا يُحسب حسابهم عند التخطيط للتعليم الوطني.

إن الإنسان العادي في المملكة ـ شأنه شأن الإنسان العادي في جميع أنحاء العالم ـ ومن ذلك (معظم دول أوروبا) . . يعيش حياته بنجاح دون أن يحتاج إلى اللغة الإنجليزية، لأن احتياج المواطن إلى لغة أجنبية ليتفاهم بها في بلاده هو خلل كبير يجب تصحيحه. فالأساس أن تكون اللغة الأم هي صاحبة السيادة في البلاد، وما عداها من اللغات لا يكون له ظهور بأي وجه في المجتمع.

إن أهمية اللغة الأجنبية تندرج حسب اهتمامات الأشخاص، والمواقع التي يحتلونها في المجتمع، من حيث قربها من مصادر هذه اللغة أو بعدها عنها. ولذلك فإن اللغة الإنجليزية قد تكون مهمة جداً لبعض الناس الذين تتصل أعمالهم بها اتصالاً مباشراً، ولكنها تكون أقل أهمية للآخرين، بل إن الحاجة إليها تنعدم إلى درجة الصفر عند كثير من الناس الذين يجب أن تقدم لهم الخدمات والاحتياجات في بلادهم باللغة العربية، كما يحدث لمعظم مواطني بلاد الدنيا.

إذن ما دامت اللغة الإنجليزية غير (ضرورية) لكل مواطن ولكنها (مهمة) لبعضهم وتتدرج أهميتها حسب الاختصاص والثقافة والموقع، فليس هنالك ما يدعو إلى تعليمها منذ الصفوف الأولى في المدرسة. لأن التعليم العام ملزم بتقديم الضروريات، التي لا يستغني عنها المواطن في حياته، أما ما يتفاوت فيه الناس فإن ذلك متروك لكل شخص على حدة، فهو أقدر على إشباع رغباته واحتياجاته الثقافية بالطريقة التي يختارها. من غير فرض أو إجبار.

فإذا كانت هذه النتيجة منطقية فإن من الشطط الكبير أن نفرض على أبنائنا تعلم اللغة الإنجليزية منذ نعومة أظفارهم، وأن نتمادى بتدريسهم المواد العلمية بالإنجليزية، فنضيف إلى المجهود الذي يبذلونه في فهم المواد مجهوداً آخر يتمثل في فك رموز اللغة الأجنبية، وحفظ مفرداتها والإلمام بقواعدها. ونُشَتِّت أذهان هؤلاء الصغار بين لغتين، مما سوف ينتج عنه آثار سلبية على هؤلاء الأطفال، تتمثل في الازدواجية اللغوية، التي تجعل اللغة الأجنبية مساوية للغتهم الأم، الأمر الذي يضعف لديهم الانتماء الوطني، والارتباط بالثقافة العربية.

فإذا أضفنا إلى ذلك البريق الذي يرافق اللغة الإنجليزية بما أتيح لها من مناهج حديثة، وكتب جذابة، وطرق تدريس

متطورة، وما تحاط به من فنون الإعجاب والانبهار الغوغائي، وجدنا أن المردود النفسي لدى صغارنا حول اللغة العربية سوف يكون في غير صالح هذه اللغة التي تمر بوضع بائس في التعليم. وكأننا بذلك نؤسس ـ إن لم نكن نكرس ـ النظرة الدونية التي تنتشرفي بعض الأوساط إلى اللغة العربية.

ناهيك عن الأموال الطائلة ـ شبه المهدرة ـ التي سوف تتكبدها مؤسسات التعليم العام في الإعداد لهذه الدروس الإنجليزية ـ وشراء كتبها الأجنبية الباهظة الثمن، واستيراد معاملها المكلِّفة، واستقدام المعلمين الأجانب الذين يديرون عجلة هذا التعليم.

ولعلنا نتساءل في هذا المجال، إذا كان تعلم اللغة الإنجليزية في الصفوف الابتدائية مطلباً حضارياً، فأي الدول المتقدمة الكبرى مثل فرنسا وألمانيا والصين وروسيا أخذت بذلك؟ ولماذ حُرمت هذه الدول من خيرات اللغة الإنجليزية وتركتها لتنعم بها بعض الشعوب النامية؟ . وما الذي أفادته هذه الشعوب النامية من ذلك التعليم وقد مضى على بعضها أكثر من مائة سنة، تدرس فيها العلوم منذ الصفوف الابتدائية باللغة الأجنبية فرنسية أو إنجليزية.

إن الأجدر بالطفل الصغير أن تخصص سنواته الدراسية الأولى لإجادة لغته العربية، والارتباط بثقافته، وتنمية المحبة لها

من خلال الولاء لوطنه، وتراثه وأمته. وأن يستغل كامل وقته من أجل أن يلم بالمهارات الأساسية، ومنها النطق بلسان عربي فصيح، والتعبير بفكر متناسق واضح. لا أن يتلجلج لسانه بالرطانات، ويشوش دماغه بالانتماء لعدة لغات.

٢ ـ اللغة الأجنبية والتعليم الجامعي:

على الرغم من مرور زمن طويل على إنشاء الجامعة الحديثة في البلاد العربية يقدر بأكثر من تسعين سنة (إذا اتخذنا الجامعة المصرية التي أنشئت سنة ١٩٠٨م ممثلة لهذا البدء) فإن جامعات الدول العربية (ما عدا العدد القليل منها) ما زالت محجمة عن تدريس الطب ومعظم العلوم الحديثة باللغة العربية، بل إن من المؤسف أن بعض الجامعات وكليات التعليم العالي أخذت مؤخراً، تدرس بعض العلوم الإنسانية والاجتماعية باللغة الإنجليزية.

لقد تناول الباحثون هذا الموضوع باستفاضة في كتب ومقالات، وعقدت له الندوات والمؤتمرات التي أوضح فيها الداعون إلى التعريب أهمية نقل المعرفة العلمية إلى الطلاب بلغتهم الأم، كي يسهل استيعابهم لها، ويمكنهم في المستقبل من الإبداع فيها. إذ أن اللغة أداة التفكير، واللغة العربية ـ وهي قادرة على نقل العلوم وفنون التقنية ـ أقرب إلى عقول الطلاب ومداركهم من اللغة الغريبة عنهم مهما كانت درجة إتقانهم لها.

ويضرب الداعون إلى تعريب التعليم الجامعي في هذه التخصصات المثل بالتجارب العالمية المعاصرة (ما دامت تجارب الحضارات السابقة، وعلى رأسها الحضارة الإسلامية، لم تعد تقنع المعاندين)؛ فيذكرون أن الأمم المعاصرة الناهضة تدرس هذه العلوم بلغتها الأم، ابتداءً من مختلف دول أوربا التي هي أقرب إلى الإنجليزية حضارةً ولغةً، ومروراً بدول آسيا الناهضة، وانتهاءً بدولة الكيان الصهيوني، التي أحيت لغة مندثرة، لا تاريخ لها ولا حضارة، فجعلت منها لغة العلم والأدب والحياة.

ولقد دلت الدراسات العملية التي قام بها الأساتذة الذين مارسوا التدريس باللغة الإنجليزية أولاً ثم بالعربية أن التدريس باللغة العربية قد أسفر عن نتائج باهرة فيما يخص سرعة القراءة والفهم والاستيعاب. ومن هذه الدراسات تلك الدراسة التي أجراها الدكتور زهير السباعي ونشر نتائجها في كتابه القيم: "تجربتي في تعليم الطب باللغة العربية" فقد دلت دراسته العلمية العملية على أن قدرة الطالب على القراءة قد زادت بقدر ملحوظ وكذلك قدرته على الاستيعاب والفهم.

وفي دراسة استطلاعية ذكرها الدكتور زهير السباعي في كتابه الآنف الذكر أجريت في كلية الطب بجامعة الملك فيصل "أجاب أكثر طلبة كلية الطب الذين شاركوا في الدراسة بأنهم سوف يوفرون ٥٠٪ أو أكثر من وقتهم لو أنهم قرأوا أو كتبوا باللغة العربية".

إن الرافضين للتعريب لا يخرجون عن ثلاث فئات :

١ ـ فئة حسنة النية تحب العربية، وتعتقد بقدرتها على نقل العلوم وسائر معطيات التقنية، ولكنها تتردد وتحجم نظراً لتدفق المعلومات الهائل في هذا العصر، والخشية من صعوبة اللحاق بالركب العالمي إن نحن اقتصرنا على التعريب. وهم، في تخوفهم، لا يغفلون النظر إلى حالة الوهن العربي، التي كان من نتائجها ضعف التنسيق بين المؤسسات العلمية في هذا المجال. ويشيرون ـ بصفة خاصة ـ إلى قضية المصطلحات العلمية، وصعوبة صياغتها، وفوضى استعمالاتها في أرجاء الوطن العربي.

٢ ـ فئة تجهل اللغة العربية جهلاً يكاد يكون تاماً، فهي تشعر بالعجز عن أداء هذه المهمة، وأفراد هذه الطائفة يتصرفون بمزيج من الخجل المستتر والمكابرة المعلنة، ويرون أن بقاء الحال على ما هو عليه يريحهم من جهة، ويحفظ لهم كرامتهم من جهة أخرى.

٣ ـ فئة مستغربة مستلبة، لا ترى الدنيا إلا بعيون غربية وتعتقد أن استعمال اللغة الأجنبية في تدريس الطب والعلوم هو الخيار الوحيد للنهضة، وأن الإقدام على استعمال العربية في هذه المجالات ضرب من الهوس القومي.

إن حجج المترددين والرافضين لا تثبت أمام النظر الدقيق في ضوء المصلحة العامة والنظرة البعيدة لمستقبل الأمة. فتعريب العلوم ليس طموحاً خيالياً يرضي غروراً وطنياً أو قومياً. وإنما هو ضرورة تقتضيها نهضة الأمة، فإذا كنا نطمح إلى الخروج من حالة الركود العلمي والتخلف الحضاري فلا بد لنا من أن نتخذ السبل والوسائل إلى ذلك، ومن أهم هذه السبل نقل العلوم باللغة القومية. والعرب، إن فعلوا ذلك، ليسوا بدعًا بين الشعوب، فهذه أمم العالم المتقدمة والناهضة، شرقاً وغرباً، تنقل العلوم إلى لغاتها وتُدَرِّس أبناءها بلغتهم الأم، فيقطعون أشواطاً في مضمار التقدم، ويحققون نجاحات في هذه المجالات، بينما تقف الأمة العربية بكل ما لها من مجد حضاري في مؤخرة الركب.

ماذا يريد الرافضون للتعريب الجامعي من الأساتذة والمخططين للتعليم العالي في البلاد العربية، أكثر من هذا الإخفاق الذريع في نقل العلوم والتقنية إلى الوطن العربي بفضل سياستهم التعليمية الفاشلة التي دامت أكثر من ثمانين عاماً، قضوها كلها في تدريس الطب والعلوم باللغة الأجنبية، وهل يراد لنا أن ننتظر قروناً أخرى، لا ندري مقدراها، كي نصل إلى التقدم المنشود على أيديهم؟ وبخاصة أن العالم من حولنا يسير بسرعة مذهلة؟ ألم يحن الوقت لمراجعة تجاربنا السابقة وبخاصة تلك التي ثبت إخفاقها؟ ولماذا الإصرار على الخطأ إذا بدا واضحاً للعيان؟

إنّ المطالبة بتعريب التعليم الجامعي لا تعني غلق الأبواب أمام المعلومات العلمية المتدفقة، ولا الانقطاع عن تعلم اللغة الأجنبية وإنما تعني تربية جيل يفكر بالعربية، ويبدع من خلال ذاته العربية، فتتوطن لديه العلوم والتقنية بوصفها منتجاً عربياً لا منتجاً أجنبياً، ويتفاعل معها ذاتياً بلا وسيط. ولاشك أن الوصول إلى هذه المرحلة يتطلب وقتاً وجهداً ولكن أول خطوة في هذا المجال هي تعريب التعليم الجامعي وذلك عن طريق: نقل المعلومات إلى الطلاب باللغة العربية في قاعة الدرس، وإعداد الكتب الدراسية الأساسية لهم باللغة العربية، ومطالبتهم بكتابة بحوثهم وأوراقهم الفصلية باللغة العربية، وإجراء امتحاناتهم بهذه اللغة. وذلك كله ممكن التنفيذ إذا صدقت النيات، وحسنت المتابعة.

إن كثيراً من المترددين في التعريب يخشون من انقطاع الباحثين والأطباء عن مصادر المعرفة، ويرون أن في اعتمادهم على اللغة العربية ابتعاداً بهم عن المصادر الأجنبية المباشرة، وسبباً لغيابهم عن الجديد في الطب والعلوم.

ويحسن ألا يغيب عن البال أن تعريب التعليم الجامعي ليس معناه الانقطاع عن تعلم اللغة الأجنبية، إذ لا أحد ينكر ضرورة هذه اللغة لكل من له صلة بهذه العلوم. فلا بد من تكثيف

دراستها مستقلة في الكليات الجامعية، ولا بد من تعريض الطلاب للكتب والمراجع الأجنبية حتى يستطيعوا البحث فيها والإفادة منها. بل لابد أن يتصل الأساتذة والأطباء بالبيئات العلمية الأجنبية، سواء من خلال أوعية المعلومات المختلفة، من كتب ومجلات ووسائل بث علمي حديثة، أو من خلال المشاركة الفاعلة في المؤتمرات والندوات العلمية.

لقد أثبتت التجارب أن الحرص على الاطلاع على الجديد في العلم والطب يعتمد - بالدرجة الأولى - على الشخص ذاته من حيث طموحه، وعشقه للعلم الذي تخصص فيه، ورغبته في تطوير نفسه وليس على مجرد دراسته هذا العلم بلغة أجنبية ركيكة كما يحدث في جامعات الوطن العربي. والواقع يؤيد ما نقول، فكثير من الأطباء العامِّين الذين تعلموا الطب باللغة الأجنبية انتهت علاقتهم بالقراءة الطبية من يوم أن تخرجوا من الكلية، وانصرفوا إلى عياداتهم التي يرابطون فيها آناء الليل وأطراف النهار، فمن أين لمثل هؤلاء الوقت لمتابعة المستجدات في الطب؟! لقد تحول كثير منهم إلى كتاب وصفات طبية يفرغون فيها معلوماتهم التي تزودهم بها، باستمرار، شركات الأدوية التي أخذت تكتب تعليمات ما تنتجه من أدوية باللغة العربية، بناء على قرار حكيم من قبل مجلس وزراء الصحة العرب. وكان لهذا القرار الشجاع الآثار الجيدة التي رفعت من الوعي الصحي لدى الناس، وجنبتهم كثيراً من المخاطر.

أما الأطباء المتميزون ـ وكذلك العلماء من أي تخصص ـ فإنهم يحرصون على تطوير أنفسهم بشتى الوسائل، فلا يتركون باباً من أبواب المعرفة في تخصصهم إلا ولجوه، ومنهم أطباء تلقوا دراستهم الطبية باللغة العربية ومثل هؤلاء قد لا يكتفون بلغة واحدة أو اثنتين لتلبية احتياجاتهم، ولن يقف طموحهم عندما درسوه في الجامعة.

ومن المعارضين للتعريب من يظن أن في دراسة الطب والعلوم باللغة العربية هبوطاً بالمستوى. والواقع أن مثل هؤلاء محكومون غالباً بشعور عدم الثقة بالنفس، الذي ينتج عنه النظر بإعجاب لكل ما هو أجنبي والنظر بازدراء لكل ما هو محلي، وإلا فإن الطبيعي أن يكون تمكن الإنسان من العلم الذي درسه بلغته أكبر وأعمق من تمكنه من العلم الذي درسه بلغة أجنبية بعيدة عن مناخها العلمي والاجتماعي، فيكون مستواه تبعاً لذلك أرقى من مستوى من درس بلغة أجنبية في البلاد العربية. ومع ذلك فقد أثبتت الدراسات أن مستوى الأطباء السوريين الذين درسوا الطب باللغة العربية ودخلوا امتحان المجلس التعليمي للأطباء الأجانب في الولايات المتحدة لم يقل عن مستوى زملائهم من جميع أنحاء العالم. هذا مع العلم أنهم قد أدوا الامتحان باللغة الإنجليزية (انظر تفصيلا لذلك في كتاب الدكتور زهير السباعي: تجربتي في تعليم الطب، ص: ٣٣ وما بعدها).

إن ما يقال عن الصعوبات التي يمكن أن تواجه التعريب يمكن أن يتغلب عليها بالعزيمة الصادقة والإخلاص للهدف النبيل، والتخطيط السليم لإنجاح هذا المشروع فبالنسبة لموضوع ندرة المصطلحات، هنالك مئات الآلاف من المصطلحات هي حصيلة جهود مجامع اللغة العربية، وجهود المؤسسات العلمية المختلفة والأفراد العلميين المهتمين بشؤون التعريب والمصطلح وصناعة المعجمات. هذا إلى جانب أن كل مختص من حقه أن يصوغ المصطلح المناسب لموضوعه مهتدياً بالقواعد والأسس التي وضعتها مجامع اللغة العربية، والمؤسسات العلمية المهتمة بالمعجمية والمصطلح.

أما قضية توحيد المصطلحات بين الباحثين على مستوى البلاد العربية فلست أراها تستحق هذا الضجيج الذي يثار حولها. صحيح أن توحيد المصطلحات مطلب مثالي لكن ليس علينا أن ننتظر حتى تتوحد المصطلحات لكي نبدأ التعريب، إن تعدد الصيغ للمصطلح الواحد يمكن أن يغني اللغة، و يدل على سعة معجمها والإفادة من طاقاتها الجبارة. فالمصطلحات المتعددة للمسمى الواحد تشبه المترادفات التي كانت شائعة بين القبائل العربية المختلفة إبَّان جمع اللغة، وكانت معروفة لدى العلماء، ولم يؤثر وجودها على فهم ما أنتجوه من تراث علمي.

كما لم يؤثر اختلاف المصطلحات وتعددها على تقدم العلوم، وآية ذلك أن فكرة توحيد المصطلحات وتنميطها لم تأخذ مكانها بين العلماء إلا في العصر الحاضر، وذلك بعد أن استبحرت العلوم، واتسعت مجالاتها، وأصبح من المهم أن توضع الأسس والمعايير للتقييس، وخضعت المصطلحات العلمية لذلك. ومن المنتظر، في القريب العاجل، أن تحل مشكلة المصطلحات من حيث شيوعها وانتشارها إذا ما تهيأ للأمة العربية مكنز للمصطلحات، شامل للجهود المبعثرة المحفوظة في الكتب المتعددة التي وضعتها المجامع العلمية، أو الهيئات المتخصصة، أو الأفراد، أو دور النشر المختلفة، وهي جهود كبيرة كثيرة، ضيعها عدم التواصل العلمي بين الأفراد من العلماء بعضهم ببعض، وكذلك المؤسسات العلمية، لأسباب شتى منها سوء توزيع المطبوعات، وغياب التنسيق بين الجهود.

إن الأمل الذي يلوح في الأفق، والذي أرجو أن لا يطول انتظاره، يتمثل في إنشاء هذا المكنز ووضعه على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت)، وتحديثه دورياً من قبل إحدى الهيئات العلمية فيصل الباحث العربي ـ من الخليج إلى المحيط ـ إلى ما يريده بسهولة ويسر، ويطلع بذلك على أحدث ما صيغ من مصطلحات، فتنشط الترجمة، وتزدهر حركة التعريب. ولا يعود هنالك مسوغ للتقاعس في هذا المجال.

إن تعريب التعليم الجامعي خطوة مهمة نحو إثبات الوجود في هذا العالم المضطرب الذي لا يحترم إلا الأقوياء، وإن لنا لأسوة حسنة في الدول المتقدمة التي سارت في هذا الاتجاه فحصدت الخير الكثير. وفي هذا المجال أذكر أنني عندما كنت عميداً لشؤون المكتبات في جامعة الملك سعود التقيت أحد كبار الناشرين اليابانيين فسألته كيف تسنى لليابان أن تترجم الكتب والمراجع الأجنبية كي توفر المادة المطلوبة للتعليم الجامعي في اليابان باللغة اليابانية؟ فقال لي: إن اليابان لا تحتاج أن تترجم الكتب الدراسية، إذ إن الناشرين الأجانب هم الذين يصدرون طبعات خاصة باليابانية لكتبهم. إن عليك أن تتخذ القرار وما دام السوق مربحاً فإن الناشرين الأجانب هم الذين يتولون الأمر بإشرافك وتبعاً لرغبتك.

وعندها تساءلت: ترى لو أن البلاد العربية اتبعت سياسة التعريب في المجال الجامعي أليست تمثل سوقاً يعتد بها في هذا المجال؟ وكيف غاب ذلك عن العرب فقضوا أكثر من ثمانين عاماً أسرى للغة الأجنبية التي أغلقت في وجوههم أبواب الإبداع، وجعلتهم يراوحون مكانهم في ساحة التبعية والتقليد؟!.

٣ ـــ اللغة الأجنبية وسوق العمل:

إن من مظاهر العولمة الضارة التي تستهدف القضاء على هوية الشعوب، وتدمير ملامحها الأصيلة تسلط اللغة الأجنبية على ألسنة الناس وأقلامهم، ومزاحمتها للغات الوطنية لهذه الشعوب، وطردها لهذه اللغات من المواقع المهمة في الحياة، ولعل من أهم تلك المواقع ـ إن لم يكن أهمها ـ سوق العمل الذي ترتبط به لقمة العيش، ويحتاج إليه معظم الناس.

والواقع أن الناظر في استفحال اللغة الأجنبية في سوق العمل لدينا يدركه العجب، ويظن أننا لا نعيش في بلد عربي، فكثير من المؤسسات التجارية والشركات تقصر التوظيف فيها على من يجيدون اللغة الإنجليزية قراءة وكتابة وتحدثاً، وهي بذلك تطرد من سوق العمل كثيراً من شبابنا المؤهل بحجة عدم إتقان هذه اللغة، وتتخذ ذلك ذريعة لاستقدام الأجانب وتوظيفهم.

ولا نحتاج كبير ذكاء عندما نظن أن وراء ذلك سبباً آخر يتمثل في الراتب المنخفض نسبياً الذي يحصل عليه الأجنبي، مقارنة بما يحتاجه الشاب السعودي، إلى جانب توفر شروط أخرى يوافق عليها العامل الأجنبي قد لا يتحملها السعودي.

وحتى لا نغرق في العموميات ومن أجل أن نقترب من حقيقة ما يجري في سوق العمل فإن من المناسب أن نتأمل ما يجري

داخل هذا السوق علنا نعرف أسباب استفحال اللغة الإنجليزية فيه وطردها للغة العربية من سوق بلادها، بل حرمان أبنائها من الفرص الوظيفية فيه، وهل الحاجة إلى اللغة الإنجليزية في سوق العمل تتناسب والحقيقة أم أن الواقع الذي فرضها واقع غير صحي تنفرد به بعض الدول النامية وانتقل إلينا بالعدوى.

إن سوق العمل ـ بشكله العام ـ يتكون من تاجر لديه أعمال فنية وإدارية. بعض هذه الأعمال يتعلق بالشؤون الإدارية العامة كشؤون الموظفين والإدارة المالية والمستودعات وغيرها مما لا تحتاج في العادة إلى خبرة أجنبية بل هي ممارسة في البلاد على نطاق واسع باللغة العربية، وقد لا تحتاج اللغة الإنجليزية إلا في نطاق ضيق من أجل التطوير ومتابعة الجديد. فلا تلزم اللغة الإنجليزية كل موظف في هذه الإدارات وإنما تقتصر الحاجة على بعض الأفراد؛ الذين يعملون في المشتريات الخارجية، فيتعاملون مع المصدرين الأجانب، أو يطلعون على ما يكتب باللغات الأجنبية حول المنتجات التي يسوِّقونها أو المنتجات المنافسة، كما تقتصر على بعض التنفيذيين الذي يشاركون في تمثيل المؤسسة في الخارج، أو الفنيين الذين تتطلب أعمالهم الإحاطة ببعض دقائق المعلومات عن المنتجات المصنعة أو المسوقة، والحاجة ـ في تصوري ـ للغة الأجنبية في هذه المواقع واضحة ولكنها محدودة، ولا ينبغي أن تكون اللغة الأجنبية شرطاً لكل موظف أو عامل

كما نجد في بعض الإعلانات التي تظهر في الصحف والتي تطالب الشباب بشرطين تعسفيين :

الأول : شرط إجادة اللغة الإنجليزية‹

والثاني : شرط الخبرة السابقة .

فمن أين لشبابنا المتخرج حديثاً من الجامعة أو المرحلة الثانوية الوفاء بهذين الشرطين؟

إننا إن أصررنا على ذلك فإن شبابنا لن يجد فرصته في العمل بالقطاع الخاص في وقت قريب ، وسوف يطول أمد اعتمادنا على العنصر الوافد وهو أمر يتعارض وخطط التنمية الطموحة التي تهدف إلى تطوير العنصر البشري السعودي .

إن من شأن توظيف السعوديين في هذه الوظائف أن يحقق قرارات دولتنا الرشيدة بضرورة أن تكون جميع الملفات والعقود لدى الشركات والمؤسسات السعودية باللغة العربية . غير أن الواقع للأسف غير ذلك ، فبسبب كثرة استخدام الأجانب في سوق العمل أصبحت اللغة الإنجليزية مهمة ومطلوبة ، لا من أجل الاطلاع على الجديد عند الأمم المتقدمة علمياً وتقنياً ، وإنما من أجل كسر الحاجز بيننا وبين عمالة أجنبية متوسطة أو أقل من المتوسطة ، وفدت إلينا وتربعت على المواقع الوظيفية في مؤسساتنا وشركاتنا ، واستراح رجال أعمالنا إليها ، فأدارت

شؤونهم ورتبت مستودعاتهم وكتبت مراسلاتهم (حتى للعرب) وقيدت سجلاتهم باللغة الأجنبية، وربطتهم بها، وفرضت وجودها وأنماطها الإدارية على الأغلبية العظمى من المواطنين السعوديين، الذين اضطرتهم للتخاطب معها بلغة غير لغتهم وخاصة في بعض المواقع التي يضطر الإنسان إليها اضطراراً كالمستشفيات ونحوها.

هؤلاء الوافدون، غير العرب، هم الذين يدبرون أمر السوق في المملكة، وإن كان أصحاب الشركات والمؤسسات سعوديين، فالوافدون هم الذين يطلبون البضائع وهم الذين يستقبلونها، وهم الذين يقومون بتخزينها، وهم الذين يرتبون مستودعاتها وهم الذين يقومون ببيعها، ومعظمهم ليسوا بذوي خبرة، بل إن بعضهم تعلم الحلاقة في رؤوسنا، وتدرب على مختلف الأعمال لدينا، ومنها أعمال متطورة لم يسمع بها في بلاده. ولذلك تحول السوق إلى سوق أجنبي يعمل في بلاد عربية، بل بلاد هي مهد العروبة والإسلام.

لقد استوردنا البضائع واستقدمنا معها من يقوم بشؤون استيرادها وحفظها وتسويقها، وتحولنا نحن إلى مستهلكين. وليس ذلك كل ما في الأمر بل أصبح من المطلوب منا أيضاً ـ إن كنا نطمح إلى أن نستفيد مما يعرض علينا في هذا السوق من سلع

وخدمات ـ أن نتقن اللغة الأجنبية، وأن نتحدث إلى هؤلاء العاملين في السوق من الأجانب باللغة التي يحسنونها هم ضاربين عرض الحائط بلغتنا التي فطرنا الله عليها.

وهكذا أصبحت المشكلة مشكلتنا، والعيب فينا إن لم نتكلم اللغة الأجنبية، لا في الوافد الأجنبي الذي يفترض فيه أن يتعلم لغة البلاد التي يأتي إليها للعمل، كما يحدث في كل بلاد العالم. وهو أمر لا يحتاج إلى دليل فكل من قدر له السفر خارج المملكة يدرك ذلك دون كبير عناء. انظروا إلى العمال الأتراك في ألمانيا وهولندا، وإلى العمال المغاربة في فرنسا وإسبانيا، وإلى العمال المصريين في النمسا وإلى أجناس العمال المختلفة في أمريكا هل يخاطبهم المواطنون في هذه الدول بلغة غير لغة البلاد الرسمية؟ بل هل يجرؤ أحد من هؤلاء الوافدين أن يخاطب المواطنين بغير لغتهم الرسمية؟ إذا كان ذلك غير ممكن في تلك البلاد فما الذي جعله ممكناً في بلادنا؟ لماذا نضطر إلى التحدث باللغة الأجنبية مع البائع في المتجر، ومع عامل الهاتف في الفندق، ومع الفني في المستشفى ومع الموظف في وكالة السفر، وقس على ذلك مواقع كثيرة في القطاع الخاص.

ويعجب الإنسان حين لا يجد من أبناء الوطن من يقوم بمعظم هذه الأعمال العادية التي يمكن أن يجيدها المواطنون

بسهولة ويسر، وإذا تأملت وجدت أن استخدام اللغة الأجنبية وراء ذلك كله، فلو كانت اللغة العربية حية في سوق العمل لوجدت السوق لدينا عربياً منسجماً مع هويتنا وشخصيتنا، أما في الوضع الحالي فإن سوق العمل لدينا يشبه شعب بوان الذي زاره المتنبي وجال في نواحيه ومغانيه ولكنه خرج منه بحسرة سجلها بقوله:

ولكنّ الفتى العربيّ فيها غريب الوجه واليد واللِّسان

فإلى متى سيظل سوق العمل لدينا مملوءاً بالوافدين الذين احتلوه بدعوى إجادة اللغة الأجنبية ولو لم تكن لها حاجة حقيقية؟.

إن من المستحيل أن نحوِّل كل سعودي إلى متحدث باللغة الإنجليزية من أجل أن يحصل على قوت يومه في سوق العمل لدينا، ومثل هذا الوضع لا يكون عادة إلا في دول فرض عليها الاستعمار لغته كما في بعض الدول الإفريقية ونحن ـ ولله الحمد ـ عشنا في هذه البلاد أحراراً منذ أن خلقنا الله، وكانت سياسة بلادنا وما زالت حرة عربية إسلامية تتلمس كل ما فيه مصلحة الأمة والمواطن.

وقد أصدرت الدولة، وفقها لله، الكثير من القرارات التي تهدف إلى الحفاظ على اللغة العربية في سوق العمل منها قرار

مـــجلس الوزراء الموقـــر رقم ٢٦٦ وتاريخ ٢١/ ٢/ ١٣٩٨هـ. وقـرار مـجلس الوزراء الموقـر رقم ١٣٣ وتـاريخ ٧/ ٨/ ١٤٢٠هـ المتـوج بـالمرسـوم الملكي الكريم رقم م/ ١٥ وتـاريخ / ٨/ ١٤٢٠ ١٢الصـادر بالمصـادقـة عليـه والمتعلق بـنظام الأسـمـاء التـجـارية. ولمجلس القوى العاملة قرارات مهمة أيضاً تخص هذا الموضوع.

فلمـاذا لا يلتـزم سـوق العـمل بهـده القـرارات؟ مـا المسـوغ لكتابة العقـود بين المؤسسات والشـركـات من جهـة وبين المواطنين من جـهـة أخـرى باللغـة الإنجليـزية؟ ولماذا تصـدرالفـواتيـر من المحلات التجارية مكتوبة باللغة الإنجليزية وكـذلك الإيصـالات على مـخـتلف أنواعـهـا؟ وهي مـسـتندات رسـمـيـة يحـتـاجـهـا المواطن، تحفظ حقوقه ويرجع إليها عند الحاجة؟ ولماذا لا يستشعر الأجنبي أي حـرج في ذلك؟ بل لماذا هانت علينا أنفسنا وكـرامـة بلادنا فقبلنا ذلك وتقبلناه؟

إن وجـود أجانـب مهـمـا كـان عـددهم لا ينبغي أن يجعلنا نتنازل عن سيادتنا على أرضنا، واللغة من أهم مظاهر السيادة، وقد جـعلها النظام الأساسي للحكم لغة البلاد الرسمية، فلا يجوز أن يطردها من مواقعها الطبيعية في البلاد أي لغة أخرى أجنبية مهما كانت أهميتها.

لا تقل لي إن مصلحة السوق والاستثمار تستدعي شيئاً من ذلك، فبلاد العالم المتقدمة لا تؤثر شيئاً على لغتها الوطنية مهما

كانت الأسباب. ودعني أذكر لك مثلين: الأول: أن القانون الفرنسي الصادر في أغسطس سنة ١٩٩٤ المتعلق باستخدام اللغة الفرنسية. ينص في المواد ٢ و٣ و٤ على لزوم استخدام اللغة الفرنسية في بيان وتسمية الممتلكات والمنتجات والخدمات وتقديمها وعرضها وكذلك في النصوص الدعائية، والإعلانات المخصصة للإعلام الجماهيري ومنها:

أ ـ جميع الوثائق المخصصة لإعلام المستخدم أو المستهلك الملصقات أو الكراسات، المنشورات الدعائية. الكتلوجات، وغيرها من الكتيبات الإعلامية، وكذلك إيصالات الطلبيات وإيصالات التسلم، وشهادات الضمان وطرائق الاستعمال.

ب ـ قوائم وجبات الطعام والفواتير وبراءات الذمة وإيصالات الدفع وتذاكر النقل وعقود التأمين وعروض الخدمات المالية وكذلك طرائق الاستعمال المرفقة ببرامج الحاسب وألعاب الفيديو المتضمنة تعليمات تظهر على الشاشة أو إعلانات صوتية مصاحبة لطرائق الاستخدام. ولا أريد أن أطيل في الاقتباس والتلخيص، وإنما أردت أن أبين كيف تحمي الأمم المتقدمة في مضمار الحضارة هويتها وشخصيتها من خلال الحفاظ على لغتها في عصر العولمة.

المثل الثاني يمكن أن يؤخذ من ممارسات الدول المتقدمة في هذا المجال، فالسياحة مثلاً من أكثر الصناعات ازدهاراً في أوروبا ومع ذلك فإن الأوروبيين لا يكادون يغيرون من أنماطهم التقليدية ـ وعلى رأسها اللغة ـ شيئاً من أجل عيون السياح.

يرتاد إسبانيا سنوياً أكثر من ٥٠٠٠٠٠٠٠ (خمسين مليون سائح) وتعد السياحة الصناعة الأولى في البلاد ومع ذلك لم يكتب الأسبان أسماء شوارعهم أو تعليمات المرور بلغة أجنبية، ولم يغيروا الإرشادات في متاجرهم أو مقاهيهم أو فنادقهم إلى اللغة الأكثر استعمالاً في العالم، أعني اللغة الإنجليزية.

أذكر أنني نزلت مرة في فندق من فنادق الدرجة الأولى في مدينة قرطبة التاريخية المكتظة بالسياح الذين يتحدث أكثرهم اللغة الإنجليزية، ومع ذلك وجدت صعوبة حقيقية في التحدث مع العاملين في الفندق باللغة الإنجليزية، إذ لم أجد منهم من يملك الحد الأدنى من هذه اللغة.

وفي ألمانيا تتكرر الصور في كثير من المدن السياحية وبخاصة في المطاعم حيث يحرص المسلمون على معرفة ما تحتويه قوائم الطعام خوفاً من الوقوع في لحم الخنزير أو شيء من مكوناته أو المحرمات الأخرى، ففي معظم المطاعم تقدم قوائم الطعام باللغة الألمانية، التي تختلف اختلافاً جذرياً عن اللغة الإنجليزية، وأعتقد

أن كثيراً من السياح الأجانب الذين لا يعرفون الألمانية يعانون من الصعوبات نفسها في التعرف على ما يروق لهم من طعام. وهذا طبعاً لا يمنع من وجود بعض المواقع التي يوجد فيها من يحسن الإنجليزية، أو تقدم فيه قوائم الطعام بأكثر من لغة، وإنما حديثنا عن السائد بين الناس، وكيف أن القوم لم يرضوا السياح على حساب أساسيات شخصيتهم الوطنية أو هويتهم القومية.

أما في فرنسا وهي أكثر مناطق أوروبا جذباً سياحياً فقد ذكرت لك آنفاً ما يقضي به القانون الفرنسي الصارم بالنسبة لاستخدام اللغة الفرنسية، ومن الملاحظ في فنادق جميع دول أوروبا أن عامل بدالة الهاتف، وموظف الاستقبال ونادل المطعم أو ما يسمى بخدمة الغرف لا يبدؤك بالكلام حين تتصل به إلا باللغة الوطنية، بينما نجد الموظف نفسه في الفنادق العربية للأسف، يبدؤك باللغة الأجنبية، وإن كان يعلم أنك عربي اللسان، أو كان على بعد خطوات من المسجد الحرام!

إن اللغة الأجنبية تتمدد في سوق العمل لدينا بصورة سرطانية تنهش هويتنا وتهزأ بوجودنا، وتحاول أن تجعل منا أمساخاً وأشباحاً تدور في فلك غريب يبعد بنا عن تكويننا الثقافي، وجذورنا الأصيلة، وملامح شخصيتنا المتميزة، وفي ذلك خطر لا بد من التنبه له، وأخذ الحيطة منه، والتحرك بسرعة

لتفاديه، قبل أن تلفنا العولمة بضبابها، وتأخذنا بأمواجها إلى حيث تتعذر الرؤية ويصعب الرجوع.

٤ ـ اللغة الأجنبية في المجتمع.

عندما نتحدث عن وظيفة اللغة الأجنبية في المجتمع العربي فإن سؤالاً قد يطرأ على ذهن القارئ: وهل للغة الأجنبية وظيفة في مجتمع عربي يتحدث بالعربية ويكتب بها؟ وبعبارة أخرى هل يمكن للغة الأجنبية أن تكون جزءاً من نسيج لغتنا؟

والجواب على ذلك يحتاج إلى شيء من التفصيل. وأول ما يمكن أن نشير إليه باطمئنان أن اللغة ـ أي لغة – هي وليدة الثقافة التي تنتمي إليها وهي ثقافة محكومة بشروط تاريخية وجغرافية، وعندما نتكلم عن التاريخ فإننا نشير إلى نشاط الأمة التي تنتمي إليها اللغة في معترك الحضارة ومقدار الإسهامات التي قدمتها للبشرية والتي تمثل خبرتها وإنجازاتها على مر العصور، أما الشروط الجغرافية فهي بمثابة الوعاء الذي تشكلت فيه اللغة ضمن الثقافة الخاصة التي ترتبط بالبيئة الجغرافية ارتباطاً وثيقاً، فتصدر عنها في الغالب في نشاطها المعيشي وممارساتها اليومية، بل وفي تصوراتها للكون والحياة.

ولذلك فإن القول بأن لغة من اللغات يمكن أن تستغني بما لديها من رصيد لغوي للتعبير عما تريده من معان طارئة مستجدة

بعيدة عن تجربتها التاريخية وبيئتها الجغرافية قد يكون ضرباً من الخيال، ذلك أن كل لغة من لغات العالم إنما تستمد رصيدها اللغوي من خبرة أهلها التي تكونت عبر العصور، فإذا لم تكن للناطقين بها خبرة قريبة أو بعيدة بناحية من نواحي الحياة فإن من الطبيعي أن لا نجد في الرصيد اللغوي لهذه اللغة ما يمكن أن يعبر عن هذا الجانب، ولذلك فإن من المتوقع أن لا نجد في لغة الإسكيمو مفردات تعنى بحياة الجمل، كما لا نجد في اللغة العربية مفردات تتعلق بحياة طائر البطريق، لذلك تلجأ اللغات إلى الاقتراض بعضها من بعض للتعبير عن ما ينقص معجمها من معان.

والواقع أن الاحتكاك الحضاري أيًّا كان نوعه لا بد أن ينتج عنه تأثر وتأثير في مجال اللغة، ويعتمد هذا النشاط على قوة اللغة المؤثرة، وقوة أهلها السياسية والاقتصادية والثقافية، فقد تكتسح اللغة القوية اللغة المستسلمة فتحيلها إلى أشلاء، أو تجعل منها جسداً ميتاً محنطاً يقصده المتفرجون للعظة والعبرة، أو للدراسة والمقارنة، دون إسهام فاعل في مجرى الحياة، أو مشاركة جادة في صنع الحضارة. ولعل من الغني عن الذكر أن نقول إن ضعف اللغة إنما يكون في العادة ناتجاً عن ضعف أهلها لا عن ضعف متأصل فيها بوصفها لغة.

إن قضية اندثار اللغات قضية محسوسة في التاريخ الإنساني، فكم من اللغات كانت ذات صولة وجولة، كتبت بها العلوم، وسجلت بها أروع ما أنتجه العقل البشري من آداب وفنون، وانتشرت في مساحات واسعة من الأرض، ولكن عوادي الزمن عدت عليها بسبب انصراف أهلها عن حمايتها والحفاظ عليها، إما بتشجيع اللهجات العامية المحلية وتطويرها حتى غدت لغات مستقلة، وإما بالاستسلام للغات الأجنبية تنخر فيها حتى تقوضها من كل جوانبها فلا يبقى منها إلا الاسم، وإما باكتساحها من قبل لغات قوية تنتزعها من أفواه السكان وأقلامهم وتحل محلها. فأين اللغة السنسكريتية ذات السطوة الهائلة في وسط آسيا؟ وأين اللغة الفرعونية؟ وأين لغات وادي الرافدين: البابلية والآشورية والسومرية؟ وأين اللغة الآرامية تلك التي كان لها نفوذ واسع في الشرق العربي؟ بل أين اللاتينية التي كانت لغة العلم والدين في بدايات عصر النهضة الأوروبي؟ كل هذه اللغات بادت وتحولت إلى لغات تاريخية ميتة، ليس لها إسهام فاعل في حياة الأمم المعاصرة.

ومن اللافت للنظر أن اندثار اللغات في عصرنا هذا يبدو أكثر حدوثاً من العصور الماضية، وذلك بفعل التقارب الكوني بين البشر وطغيان اللغات ذات النفوذ على اللغات المحلية، ومن

المنتظر أن يؤدي الانفتاح العالمي الذي أحدثته العولمة إلى المزيد من اندثار اللغات المحلية، أو تفريغها من مفرداتها الأصيلة، لتحل بدلها مفردات أجنبية واستعمالات غريبة على تلك اللغات، تقلب وجه اللغة المحلية وتجعلها تدور في فلك اللغة الغازية.

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن في بداية القرن العشرين كان هنالك أكثر من ١٥٠٠٠ (خمسة عشر ألف)، لغة حية على وجه الكرة الأرضية تقلصت بالتدريج حتى وصلت إلى ما يقارب ٥٠٠ (خمسمئة) لغة، ويقال إن ٣٠٠ (ثلاثمئة) لغة تعد في قائمة الخطر، ويتوقع أن تستخدم البشرية في القرن الحادي والعشرين ١٢ لغة فقط [١] ويرى بعضهم أن اللغات ذات الانتشار سوف تكون في حدود ست لغات.

والسؤال الذي لا بد أن نورده في هذا المجال هو ما موقع اللغة العربية مما ذكرناه؟ وبعبارة أخرى: هل هي ضمن اللغات الموضوعة في قائمة الخطر؟ أم هي من اللغات السعيدة الست التي قد يكتب لها البقاء والانتشار؟.

إن الإجابة عن هذا السؤال ليست من السهولة بمكان، إذ استمرار اللغة وديمومتها يعتمد بالدرجة الأولى على وعي الأمة التي تنتمي إليها هذه اللغة، وحرصها على رعايتها وحمايتها ونشرها في أرجاء العالم والعمل على تقدمها، وجعلها صالحة

لمقتضيات العصر الحديث ومعطيات الحضارة المعاصرة. وتلك أهداف كبرى تخطط لها الدول المتقدمة، وتجري من أجلها الدراسات وتقيم المؤسسات المتخصصة ومراكز البحوث، وليس بخاف ما تقوم به الولايات المتحدة من جهود لنشر الثقافة الأمريكية من خلال الإمكانات الهائلة الموظفة في هذا المجال، وتعد اللغة الإنجليزية في طليعة ركب هذه الثقافة فهي الناطقة بلسانها والمعبرة عن أوجهها المختلفة، كما لا يخفى ما تقوم به بريطانيا ـ من خلال المجلس البريطاني وغيره من مؤسسات ـ لخدمة اللغة الإنجليزية ونشرها في العالم، وتثبيت وجودها في الدول التي نطقت بهذه اللغة.

أما فرنسا فهي من أكثر أمم الأرض اعتناء بلغتها وحرصاً عليها وعلى نشرها بين الناس، والمحافظة على المناطق التي انتصرت فيها هذه اللغة وانتشرت فيها، وتتبدى جهودها المكثفة في أنشطة كثيرة سواء من خلال المؤسسات العلمية المختلفة أو من خلال منظمة الفرنكفونية التي أصبحت منظمة سياسية تستقطب الدول الناطقة بالفرنسية، وتعمل على ربط هذه الدول من كمبوديا حتى كندا باللغة الفرنسية والثقافة الفرنسية وما ينبثق عن هذه ا لمنظمة من مؤسسات تعمل جميعها في خدمة هذه اللغة والثقافة التي ترتبط بها.

نحن إذن ندخل سباقاً رهيباً لا خيار لنا فيه، والعالم يتحرك بسرعة، ولا مكان للمترددين والمتثاقلين، وإذا كنا نريد للغتنا العربية أن تصمد في هذا المعترك، كي نحفظ ثقافتنا من الذوبان ووجودنا من الاضمحلال، فلا بد لنا من وضع الخطط المناسبة وتقوية المناعة الذاتية، والتعامل مع اللغة الأجنبية بشيء من الحذر، وبث الوعي بين الناس بأهمية الانتباه إلى الشأن اللغوي بوصفه مكوناً مهماً من مكونات الشخصية العربية الإسلامية.

ولعل أول ما ينبغي أن يشار إليه عند الحديث عن وجوب إيقاظ الوعي اللغوي عند الناس التأكيد على الضرر الذي يمكن أن يلحق اللغة من جراء التساهل في استعمال اللغة الأجنبية الدخيلة أثناء الكلام العربي، سواء فيما يخص المفردات أوالتعبيرات أو الرموز والمختصرات، وخلط هذه العناصر الغريبة باللغة العربية، في مجالي الحديث والكتابة

والواقع أن اللّغات قد تضطر إلى استخدام اللفظة الأجنبية مؤقتاً أو بصفة دائمة، لكن ذلك لا بد أن يخضع لضوابط معينة، ولا يكون عشوائياً، وقد عرف أسلافنا منذ القدم المعرَّب والدخيل وألفوا فيه الكتب والرسائل التي رصدوا فيها ما دخل العربية من الكلمات الأجنبية، وهي كلمات قليلة إذا قورنت بثروة المعجم العربي الهائلة، وحتى في زمن الاحتكاك الحضاري

بين العرب والأمم الأخرى فإن العرب لم يأخذوا من هذه الأمم إلا بمقدار ما يسد حاجتهم الماسة للتعبير عن بعض المعاني التي لم تكن موجودة في لغتهم، ولم تفتنهم لغات الحضارة المجاورة مثل لغتي الفرس والروم عن لغتهم الأم، بل زادتهم تمسكاً بها وحرصاً عليها، والعجيب في التجربة التاريخية العربية في هذا الشأن أن أبناء الأمم المتحضرة الأخرى هم الذين كانوا يتسابقون لتعلم العربية، بل هم الذي نبغوا فيها وشاركوا على نحو مدهش في وضع قواعدها، وجمع معجمها، انطلاقاً من الشعور الإسلامي الرائع الذي أحل العربية أرفع المنازل لكونها لغة التنزيل الكريم ولغة الأمة الإسلامية.

تنقسم المصطلحات الأجنبية التي وفدت إلينا إلى نوعين رئيسيين:

الأول: المصطلح العلمي، وهو المصطلح الذي يتعلق بعلم من العلوم، ويشيع بين طبقة العلماء والباحثين، وهي طبقة محدودة نوعاً ما، وهذا المصطلح تصدى له الباحثون في المجامع العلمية والجامعات وما زال الجدل دائراً بينهم حول قضاياه، ومن العلماء من يرى استخدام المصطلح العلمي الأجنبي كما هو اختصاراً للوقت من أجل الإسراع في حركة الترجمة والتعريب. وهو موقف لا غبار عليه إن كان ذلك يمثل مرحلة من المراحل،

تعقبها مرحلة تالية هي مرحلة التنقيح وإحلال مصطلحات عربية أصيلة مكان المصطلح الأجنبي. وهذا الوضع يشبه ما قام به أسلافنا القدماء في بداية عهدهم بالترجمة، حتى إذا امتلكوا العلم بادروا إلى وضع مصطلحاتهم الخاصة.

ومن العلماء من يرى البدء بصياغة المصطلح العلمي العربي تأصيلاً أو ترجمة وهو ـ بلا شك ـ وضع مثالي لولا ما يأخذه من وقت وجهد. ومع ذلك فإن المصطلح العلمي لا يؤثر تأثيراً بالغاً على مجرى اللغة، إذ هو يسير بين طائفة محدودة من العلماء مهما كان عددهم، ويمكن التحكم في مساره عن طريق اتفاق العلماء في كل مجال من مجالات العلوم.

النوع الثاني: هو المصطلح الحضاري، وهو مصطلح يتعلق بأنماط الحياة وما يتعلق بها من أدوات تستعمل في البيت أو الشارع أو العمل أو المدرسة، في السفر والحضر، وفي أحوال الحياة المختلفة، كأنماط الأكل وأدوات المطبخ والأثاث والفرش وما يتعلق بالمباني والمعمار، والاتصالات المواصلات، وغير ذلك مما لا يمكن حصره من شؤون الحياة. وهذه المصطلحات تسمى بها كثير من المخترعات الحديثة التي قدمت إلينا بأسمائها المختلفة كما وضعها أهلها الذين اخترعوها. وقد يكون المصطلح الحضاري اسماً أجنبياً لمعنى مجرد أو محسوس، ساد في بلاد

الغرب وانتقل إلينا بفعل وسائل الاتصال المعاصرة. ولذلك فإن المصطلح الحضاري أوسع مجالاً وأرحب ساحة من المصطلح العلمي، ولهذا السبب فهو أبلغ تأثيراً وأشد خطراً على اللغة منه، لأنه يتغلغل في النسيج اللغوي وينخر في جسم اللغة حتى يحيلها لغة مختلفة.

ويمكن أن نمثل لهذا الفساد اللغوي بفعل طغيان الدخيل على اللغة المحلية، بما حدث للغة المالطية فهذه اللغة كانت من الناحية التاريخية لهجة عربية، كما يبدو من كثير من مفرداتها وتراكيبها وطريقة تأليف الجملة فيها، ولكنها وقد أصيبت بالانقطاع عن جذورها الأصيلة، وانفتحت لاستقبال المؤثرات الحضارية المختلفة من كل صوب وبدون ضوابط، وبخاصة من اللغات ذات النفوذ القوي، كالإيطالية والإنجليزية، فقد أدى الأمر بها لأن تكون خليطاً من اللغات التي تمتزج بها بقايا العربية بالمؤثرات الوافدة، مما جعلها تبتعد كثيراً عن أمها العربية لتصبح لغة مشوهة.

إن الهيمنة اللغوية ـ كما يقول بلومفيلد ـ قد تملأ اللغة بالكلمات الدخيلة، ويمثل لذلك باللغة الألبانية التي تحتوي في معجمها على بضع مئات قليلة من الألفاظ الأصلية، أما بقية الكلمات فهي ألفاظ مقترضة من لغات ذات نفوذ كاللاتينية والرومانية والإغريقية والسلافية والتركية [٢].

بقي لنا أن نسأل أنفسنا: كيف ننجو من الهيمنة اللغوية التي بدأت بوادرها تظهر بشكل واضح عن طريق الألفاظ الدخيلة التي تنتشر بيننا، والتعبيرات المستوردة بلغتها الأجنبية التي أخذت مكانها في ألسنة شبابنا وبعض مثقفينا وعامتنا؟، وماذا عملنا في السابق لوقف التدفق اللغوي القادم إلينا من الغرب؟ وماذا يمكن أن نعمل في المستقبل كيل لا يكتسح الطوفان المنتظر ما تبقى من قلاع لغتنا؟، وهل نحن حقاً في حاجة إلى أمن لغوي كحاجتنا إلى أمن غذائي وأمن مائي وغير ذلك من أنواع الأمن الضرورية؟ تلك أسئلة كبيرة . . حسبنا أن نثيرها الآن، علّ من يعنيهم أمر اللغة أن يجيبوا عليها بصراحة ووضوح، قبل فوات الأوان !.

٥ ـ اللغة الأجنبية ومقياس التقدم.

منذ اتصل العرب بأوروبا من خلال الحملة الفرنسية على مصر أواخر القرن الثامن عشر الميلادي وحتى العصر الحاضر كان التحدي الحضاري هو الشغل الشاغل للمفكرين، وكان موضوع اللغة من أكثر جوانب هذا التحدي وضوحاً، فقد باتت اللغة العربية مهددة بالغزو من قبل اللغات الأجنبية من فرنسية وإنجليزية وإيطالية وغيرها، وخصوصاً بعد أن ابتليت بعض البلدان العربية بالاستعمار الأجنبي، الذي استهدف أول ما

استهدف اللغة العربية الفصيحة فنصب لها الفخاخ، وحاك في طريق حركتها الشراك، ووضع الخطط كي يمنعها من أداء وظيفتها في المجتمع، ويلغيها من حياة الناس ويستبدل بها لغته وثقافته، فتم له النجاح في مواقع عديدة، إذ حول التعليم إلى اللغة الأجنبية، وجعل اللغة الدخيلة هي لغة التجارة والمال.

وفي كثير من البلدان العربية جعل الاستعمار لغة الدواوين هي اللغة الأجنبية، وأنشأ طبقة تدين لهذه اللغة من الناحية الثقافية واللغوية، فلا ترى الدنيا إلا من خلال اللغة الأجنبية ولا تستطيع الحديث إلا بها، وأنشأ طبقة في المجتمع تتعلق بالغرب وتنتمي إليه ثقافياً وتنظر بازدراء إلى ثقافتها الإسلامية ولغتها العربية، فلم يضمن بذلك ولاءها اللغوي وحسب، وإنما ضمن أيضاً ولاءها الأيديولوجي، كان من نتيجة ذلك حدوث انشقاق في صفوف بعض تلك الشعوب قضى على وحدتها الوطنية وتسبب في إثارة الفتن والنعرات بين أبناء الشعب الواحد، الأمر الذي ما نزال نرى آثاره المدمرة ماثلة أمام أعيننا.

ولو نظرنا في الأسباب التي جعلت الأمور تسير على هذا النحو في بعض البلدان العربية لوجدنا أن المستعمر لم يكن له أن ينجح في فرض لغته وبالتالي ثقافته لولا ما وجده من تقبل لدى بعض المتنفذين، وغفلة لدى كثير من المواطنين الذين ينظرون إلى

هذا الأمر بمنظار المصلحة الآنية المتعلقة بالكسب الوقتي بصرف النظر عن المصلحة الوطنية بله القومية.

في سنة ١٨٩٩م صدر في مصر قرار ينص على أن تكون الإنجليزية لغة التعليم بجميع مراحله في المدارس المصرية، وذلك بتدبير من الاستعمار البريطاني، الذي كان يهدف إلى محو الشخصية العربية الإسلامية في مصر، وغني عن الذكر أن أول قلاع هذه الشخصية هي اللغة العربية التي أراد طمسها وإبعادها عن الحياة وتمكين اللغة الإنجليزية من السيطرة على جوانب الحياة المختلفة. فأصبحت اللغة الدخيلة سيدة الموقف في دواوين الدولة والقطاع الخاص، وتعذر على المواطن المصري الحصول على عمل مناسب ما لم يتقن اللغة الإنجليزية.

لكن المخلصين من أبناء مصر تصدوا لذلك القرار الجائر، فأخذوا يطالبون بعودة اللغة العربية إلى مجال التعليم، بل إن بعض المواطنين امتنعوا عن إرسال أبنائهم إلى المدارس التي لا تعلم أبناءها بلغتهم العربية، وبعد أن مضى على تطبيق هذا القرار ما يقارب ثمانية أعوام تقدم مجموعة من الرجال المخلصين الأعضاء في الجمعية التشريعية سنة ١٩٠٧م باقتراح يطالبون فيه بإرجاع اللغة العربية إلى المدارس، وإبطال التعليم باللغة الإنجليزية، وأن يبدأ ذلك من العام القادم ١٩٠٨م.

لقد نظر كثير من الناس ذوي النظرات الضيقة والحاجات الآنية المؤقتة إلى هؤلاء المطالبين بعين الدهشة، وظنوا أن في العودة عن قرار التعليم باللغة الإنجليزية كارثة محققة ستحل بالناس الذين يحتاجون للوظائف المحتكرة من قبل قوى الاستعمار (بشقيه السياسي والثقافي) ووفق توجهاته، ويصور لنا هذا الهلع سعد زغلول، الذي كان آنذاك يتولى منصب نظارة المعارف، فقد ألقى خطاباً في الجمعية التشريعية طالب فيه الأعضاء بعدم الموافقة على إعادة اللغة العربية إلى المدارس، لما يسببه ذلك من ضرر ـ على حد زعمه ـ وكان مما قاله:

"الحكومة لم تقرر التعليم باللغة الإنجليزية إلا ليتقوى التلامذة فيها، ويمكنهم الاستفادة من المدنية الأوروبية، ويفيدوا بلادهم، ويقدروا على الدخول في معترك الحياة، حياة العلم والعمل . . إذا فرضنا أنه يمكننا أن نجعل التعليم من الآن باللغة العربية، وشرعنا فيه فعلاً فإننا نكون قد أسأنا إلى بلادنا وإلى أنفسنا إساءة كبرى، لأنه لا يمكن للذين يتعلمون على هذا النحو أن يتوظفوا في الجمارك والبوسطة والمحاكم المختلطة والمصالح العديدة المختلفة التابعة للحكومة، والتي يقتضي نظامها وجود كثيرين من الموظفين العارفين بإحدى اللغات الأجنبية حق المعرفة، ولا أن يستخدموا في بنك أو مصرف، ولا أن يشتركوا في شركة من الشركات الأجنبية التي كثر تأسيسها الآن في

بلادنا، ولا أن يكونوا محامين أمام المحاكم المختلطة، ولا مترجمين، ولا غير ذلك من كل ما يحتاج إلى البراعة في لغة أجنبية وهو كثير جداً في بلادنا "[٣].

هكذا صوّر سعد زغلول الحالة المظلمة التي كان يعيشها المواطن المصري في ذلك العصر، تلك الحالة الشاذة التي تغلبت فيها اللغة الدخيلة على المواقع المهمة في الحياة المصرية، فأصبح المواطن محارباً في بلده، مدفوعاً عن فرص العمل مالم يتقن لغة أجنبية، ويتوسل بها إلى قضاء احتياجاته الرسمية والخاصة لكن سعد زغلول لم يوفق إلى الحل الأمثل الذي يحفظ للبلد شخصيتها فيبعدها عن التبعية والسير في ركب المستعمر، وإنما اختار الحل الأسهل، والوقتي الذي يتعلق بتوفير الوظائف لطالبيها دون النظر إلى ما يترتب على التعليم باللغة الإنجليزية من مخاطر فادحة على مستقبل الأجيال القادمة، التي سوف تهدد بضياع أصالتها، وتعاني من فقدان هويتها.

غير أن الجمعية التشريعية المصرية في ذلك الوقت كانت أبعد نظراً من هذه النظرة الضيقة فصدر قرارها مؤيدا أن يتحول التعليم من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية، وأن يكون ذلك ابتداءً من السنة التالية ١٩٠٨م، وفعلاً تحول التعليم في مصر منذ ذلك الوقت إلى اللغة الأم، ولم يأت عام ١٩١٢م حتى اكتمل التدريس في جميع المدارس الابتدائية باللغة العربية[٤].

ترى لو استسلم المصريون للواقع بحجة سوق العمل والمنافع الآنية أكانوا يستطيعون الإبقاء على أصالتهم وانتمائهم العربي الإسلامي؟ وما يتبع ذلك وينبني عليه من تماسك شعبهم أمام تحديات الفرقة التي يحاول الأجنبي أن يبذرها ويغذيها لكي يحكم السيطرة على مقدرات هذا البلد العربي أطول وقت ممكن؟.

ومن حيث التقدم والرقي هل تقارن أي دولة إفريقية استعمرت وخلّف الاستعمار فيها لسانه الأجنبي يتحدث به الناس ويكتبون بمصر المحتفظة بلغتها العربية، والتي حققت عبر تاريخها الحديث تقدماً يفوق كثيراً ما حققته تلك الدول الناطقة بالإنجليزية أو الفرنسية، التي ترك المستعمر فيها مع لغته الفرقة والحروب والجوع والتخلف.؟

لقد ضربنا المثل بهذا الوضع الذي عاشته شقيقتنا الكبرى مصر، وأفادت فيه من يقظة أبنائها المخلصين، الذين لم يحنوا هاماتهم لإغراءات الوضع الاقتصادي الطارئ، ولم يرضخوا لآليات السوق التي يستند إليها كثير من المفكرين ذوي المنحى الاقتصادي البحت، فينظرون من خلالها إلى قضايا التنمية دون استشراف للمستقبل، أو نظر إلى الانعكاسات السلبية على الأساسيات التي لا يجوز التفريط فيها لقاء أي مكسب وقتي.

وهو أمر يذكّرنا بما يدور الحديث حوله هذه الأيام في كثير من المناسبات، من ضرورة تدريس المواد العلمية للطلاب من المرحلة الابتدائية باللغة الإنجليزية، وافتخار بعض الكليات الحديثة النشأة بتدريس جميع العلوم فيها باللغة الإنجليزية بحجة أن سوق العمل يتطلب ذلك، وهي حجة بيّنا زيفها في مقال سابق، وكأنَ الداعين إلى تدريس العلوم في مراحل التعليم المختلفة بهذه اللغة الأجنبية يريدون العودة بنا إلى العهود الخالية للتسلط الاستعماري على بعض البلاد العربية، حين فرضت اللغة الأجنبية على المواطنين العرب بحجج شبيهة بما يقال لنا الآن، فما أشبه الليلة بالبارحة، وما أشبه الأجواء الثقافية لعهد العولمة الحاضر بالأجواء الثقافية لعهد الاستعمار الغابر، من حيث تسويغ الاستلاب الثقافي عن طريق الهجوم الشرس على اللغة العربية، ومحاولة زعزعتها عن مكانها الطبيعي في حياة أبنائها وإحلال اللغة الأجنبية مكانها بمسوغات بالية أثبت الزمن عدم جدواها.

إن الحديث عن المصلحة الوطنية يقودنا إلى التساؤل الآتي: هل معرفة اللغة الأجنبية منفردة سبب لتقدم الأمة؟ وهل إجادتها من قبل مواطني دولة من الدول يدخل هذه الدولة في عداد الدول المتقدمة؟ وبعبارة أخرى: هل اللغة الأجنبية هي المفتاح السحري لولوج عالم الحضارة المعاصرة؟

والإجابة عن هذه الأسئلة وأمثالها تقتضي منا أن نستقري أحداث التاريخ القريب وواقع الأمر بين الدول. ولعلنا لا نعدو الحقيقة إذا قلنا إنه لا تلازم بين إتقان اللغة الأجنبية والقدرة على الإبداع والابتكار والمشاركة في بناء الحضارة، وجدنا ذلك ظاهراً في التاريخ القديم لأمتنا العربية وللأمم الأخرى التي قطعت أشواطاً بعيدة في مضمار التقدم.

صحيح أن هذه الأمم أفادت من النتاج الحضاري للأمم التي سبقتها في كثير من المجالات بالاطلاع على إنجازات تلك الأمم بلغاتها الأصلية، ولكنها لم تجعل اللغة الأجنبية مفروضة على مواطنيها جميعاً، ولم تنظر إليها بعين المنبهر الذي يعميه الإعجاب عن إدراك حقيقة الحجم الذي يجب أن تأخذه هذه اللغة في حياته، ولذلك كان استمدادها من إنجازات ما سبقها من حضارات يتحول ـ بعد أن ينقل إلى اللغة المستفيدة ـ إلى منتج وطني صادر عن الذات يمتزج بفكر الأمة التي اقتبسته، ويصدر عنه فيكون بذلك تطويراً وإضافة إلى الرصيد الحضاري لا تقليداً وتبعية لفكر الآخر.

إن عدم تلازم التقدم مع معرفة اللغة الأجنبية وانتشارها بين الناس نجد له سنداً أيضاً في الواقع المعاصر لدى بعض الأمم، التي أحرزت التقدم دون أن يكون للغة الأجنبية تأثير واضح في حياتها. فهي لم تتخذها لغة للتعليم ولا لغة للسوق والتجارة، ولم يعرف عنها هذا الاهتمام باللغة الأجنبية كما يحدث عند

بعض الأمم النامية، تلك التي لم تزدها اللغة الأجنبية إلا تخلفاً وارتباطاً بالآخر، وانقياداً ثقافياً للأجنبي. لقد حصرت هذه الدول النامية المقلدة جهودها في اتباع طريق (التغريب) القائم على استيراد المقومات الأساسية من لغة وقيم ونظم اجتماعية وغيرها ومحاكاة الآخر في كل شيء، بدلاً من سلوك طريق (التحديث) النابع من الاعتماد على الذات، وأخذ ما يناسب الثقافة المحلية من الخارج، دون التفريط في الأسس المكونة للشخصية الخاصة.

ونحن في هذا الصدد لا نمل من التمثيل باليابان، تلك البلاد الآسيوية العجيبة التي بدأت نهضتها في وقت مقارب لمحاولات النهضة في البلاد العربية ممثلة في مصر على وجه الخصوص، ففي مقال نشرته صحيفة **أساهي شيمبون** اليابانية وترجمته ونشرته جريدة **الشرق الأوسط** يوم الثلاثاء ٧/ ٣/ ٢٠٠٠م بعنوان "اليابان إنجليزية ضعيفة وجهل بالعالم" جاء ما مفاده أن كبار المسؤولين السياسيين في اليابان لا يحسنون الإنجليزية، وأن الشعب الياباني لا يعطي أهمية كبيرة لتعلم اللغة الإنجليزية، بل إن اليابانيين يعانون من ضعف شامل في اللغة الإنجليزية، وأن مصلحة الامتحانات التربوية في الولايات المتحدة قد بينت أن ترتيب اليابان يأتي في المركز الثامن عشر بين الدول الآسيوية التي اشترك رعاياها في امتحانات اللغة الإنجليزية والتي بلغ عددها ٢١ دولة.

ولسنا ندري أي دولة آسيوية احتلت المركز الأول بين هذه الدول، ولكن من المؤكد أنها لا يمكن أن تقف نداً لليابان من حيث التقدم العلمي والتقني، وما أنجزته هذه الدولة من فتوح حضارية أذهلت العالم وجعلته يحسب لها ألف حساب. ومعنى هذا أيضاً أن اللغة الأجنبية لم تكن عاملاً رئيساً في نهضة اليابان الحضارية، فقد اختطت هذه الدولة لنفسها خطاً مستقلاً يأخذ من ثقافة الآخرين وعلومهم، ولكنه لا ينفصل عن لغته وتراثه وقيمه الثابتة.

وأخيراً ونحن نصل إلى ختام هذه السلسلة من المقالات التي تناولت علاقتنا باللغة الأجنبية، لا بد من القول إن الهدف من كتابتها ليس التقليل من فائدة اللغة الأجنبية، ولا الدعوة إلى التوقف عن تعلمها بوصفها لغة، كما أن هذه المقالات ليست بكل تأكيد دعوة لتجاهل أهمية اللغة الأجنبية في كثير من المجالات، وإنما هي ـ كما ذكرت سابقاً ـ دعوة لتنظيم علاقتنا بهذه اللغة، بحيث لا نعطيها من الحجم ما يجعلها تطغى به على لغتنا الأم، أو تكون بسببه معطلة لنا عن الإبداع والابتكار، أو تمثل حجر عثرة أمام شبابنا للحصول على لقمة العيش، تمكيناً للوجود الوافد، أو تكون أداة من أدوات هدم الثقة بلساننا العربي وبالتالي تكوين الشعور بالنقص أمام الأجنبي، مما يسهل ابتلاعنا في خضم التحديات المعاصرة.

إنها دعوة لجعل اللغة الأجنبية وسيلة في حياتنا لا غاية لنا، نستخدمها عند التعامل مع الآخر نتحادث بها معه، ونترجم بها عنه، ونطلع عن طريقها على ثقافاته وعلومه، لا أن تتحول إلى لغة للتفاهم بيننا، أو لغة لتعليمنا أو شؤوننا العامة.

إنها سلاح ذو حدين يمكن أن تتحول بين أيدينا إلى آلة نافعة لنا، ويمكن أيضاً أن تكون آلة تساعد على الانتحار. وإذا كنا ندخل كل يوم صراعاً حضارياً برغبتنا أو بعدم رغبتنا، ونتحدث كثيراً عن مخاطر العولمة، أو بعبارة أخرى عصر الهيمنة الجديدة بوجوهها المتعددة، فإن من الواجب علينا أن نحصر مواقع الخطر على وجودنا، وأن نناقش بصراحة أوجه الخلل التي يمكن أن نؤتى منها، ونضع الحلول والاستراتيجيات التي تصب في صالح حماية الذات، دون إيغال في التقوقع أو انعزال عن مجرى الحياة المعاصرة بمعطياتها الإيجابية الكثيرة.

ولا شك أن الشأن اللغوي من أهم المواقع التي بدأ الخطر يتسرب إليها عن طريق الغفلة عن هذا الخطر، وعدم وجود وعي لغوي لدى العرب يدفعهم إلى الحفاظ على لغتهم، وإدراك أن ضياع اللغة يمثل ضياعاً للهوية، وما يرتبط بها من أساسيات الوجود فاللغة العربية هي لسان ديننا وحصن ثقافتنا، وأهم ملمح من ملامح شخصيتنا، ولا شك أن إحلال اللغات الأجنبية

محلها في التعليم والسوق وشؤون الحياة الأخرى يمثل اعتداء على وجودنا وعبثاً بكرامتنا، وتنكراً لثقافتنا الأصيلة، فما أحوجنا إلى أمن لغوي نحصن به أمننا الثقافي، الذي تحاول ثقافة العولمة أن تخترقه وتقوضه.

الهوامش:

١ـ أمير طاهري، مستقبل اللغة، الشرق الأوسط: ع٧٥٧٥ في ٢٥/ ٨/ ١٩٩٩. ص ١١.

٢ـ Bollmfield, L. Language History, from LANGUAGE, New York, Holt, Reinhardt&Weston, 1961. P467.

٣ـ عمر الدسوقي: في الأدب الحديث، ط٣، القاهرة مط. الرسالة، بلا تاريخ، ٢/ ٤٧.

٤ـ نفسه، ص ٤٨.